

## التراث وامتداداته كمجال عام

محمد الناصري

### تقديم

كثيرا ما تراود الإنسان تساؤلات محيرة عن غياب الحس التاريخي بأهمية التراث، تبرز أحيانا بإلحاح لكنها لا تلبث أن تتوارى وراء الانشغالات المتوالية مادامت لا توجد لها أجوبة شافية ومقنعة.

يزداد إلحاح هذه التساؤلات على مدلول هذا الموقف العام حيال أنواع التراث وتعاملنا معها بصفة سلبية، رغم ضخامة الموروث، واعتبار بعضه تراثا حضاريا تجاوز النطاق العربي الإسلامي ليدرج في قائمة التراث الحضاري للإنسانية كمدينة فاس مثلا، نظرا لأهميتها القصوى كنسيج حضري متميز وكآثار تعبر عن مدى الإبداع والتشبيد ومنتهى الدقة والبراعة في الهندسة والزخرفة في البيوت ذات الطابع الأندلسي الأصيل.

فمن المفارقات اللافتة للنظر أنه، في الوقت ذاته حيث يطغى تجاهلنا لهذا التراث الشاهد على فترات منيرة من الإبداع في تاريخنا، يسود حديث وجدل لا ينتهي حول التراث اللامادي (أدب، فكر، دين، فلسفة)، بحيث صار إحيائه والإشادة به من ثوابت الخطاب الثقافي والفلسفي والسياسي والاجتماعي وذلك في فترة تزيد عن نصف قرن.

وتبرز هذه المفارقة بصفة ملموسة خلال العهدين الأخيرين. فكلما تكاثرت الخطاب حول أهمية إنقاذ التراث وإعادة الاعتبار لكل موروث حضاري في المدن والبوادي كقصور الواحات مثلا- إلا واتسعت رقعة المسافة الفاصلة بين القول والفعل. فعلى الرغم من كثرة الدراسات وتوالي الخبراء واقتراحات التمويل وهيكله مؤسسات الإنقاذ لم تتوفر إرادة حازمة للشرع في إعادة الاعتبار للمصالح الحضارية والمعمارية كمنظومة شمولية. لقد أجريت عمليات الصيانة لأماكن محدودة في المغرب، ولكن العمل لم يرتق إلى خطة محكمة تنفذ ما وقع تحت وطأة الإهمال وسقطت تحت طائلة الاندثار المؤدي إلى ضياع مآثر ترجع إلى عهود غابرة. فالانهيار التدريجي

والمتلاحق لموروث حضاري وديني متميز في أشكاله المعمارية والعمرانية هو نتيجة لأثر الفعل الخاص والعام على السواء. قد حدث في هذا السياق أن تعدى الأمر إلى محاولة إدخال "ترميمات" على جامع القرويين كادت أن تعصف بهيكله وأن تتحول إلى كارثة معمارية وحضارية لو لم تستدرك الأمور من طرف ذوي الإرادة الحسنة قبل فوات الأوان.

فما هي الأسباب التي أدت إلى غياب الحس الضروري بأهمية كل موروث عن الماضي من عمران وبنائات وأمكنة وأنماط معمارية باعتبارها ملكا جماعيا و مجالا عاما. وما هي دلالة ضعف أو انعدام العمل الملموس والمتواصل من أجل المحافظة عليه والاهتمام بصيانتته مع العلم بأن كل هذه الأشكال المادية تكوّن تراثا حضاريا وثقافيا وفنيا يلقي جسورا بين ما أنتجته الأجيال الماضية وما تنتجه أو تعيد إنتاجه، انطلاقا منه أو تجاوزا له، الأجيال التالية.

هل يمكن إذن تقصي أسباب هذه الظاهرة وهل يمكن التعرف على بواعثها؟ يقتضي الجواب على هذا السؤال إبداء ملاحظتين:

### ملاحظات مفهوم التراث

**الملاحظة الأولى:** تتعلق بمفهوم التراث في حد ذاته. فعمل من المفيد أن نحاول استجلاء المعاني المبطنة لكلمة تراث. فهي في دلالتها الأصلية مصدر لـ"ورث"، أي ما يخلفه الهالك لورثته. فإرث وتراث وميراث كلها تدل على نفس المفهوم أي ما تحول من فرع إلى آخر، بعد وفاة الأول، عن طريق القرابة أو العطاء أو الهبة. ولكن كثيرا ما تنزلق الدلالة على الأشياء من كلمة إرث إلى تراث أو أثر دون الشعور بتباين المعنى. ويدل التمييز في مضمون كل من هذه المشتقات على دلالات مغايرة. فكلمة أثر جمع آثار والمستعملة في تعبير "الآثار التاريخية" لها معاني متعددة دالة على عمق مفهوم التراث. فالأثر في نفس الوقت هو ما يتبقى من رسم الشيء أو من الشخص بعد زواله سواء كان ماديا أو غير مادي، ويدل كذلك على الأجل وسمي به لأنه يتبع العمر. وقد جاء في لسان العرب:

والمرء ما عاش ممدود له أمل لا ينتهي العمر حتى ينتهي الأثر

والأثر يدل كذلك على الخير وقد ورد في القرآن الكريم "ونكتب ما قدموا وآثارهم". وحديث مأثور أي يخبر الناس به بعضهم بعضاً، أي ينقله خلف عن سلف. فالقول الطيب يترك أثراً في النفس والأمم تترك أثراً من حضارتها ومآثر القوم: مكارمها ومفاخرها التي تؤثر أي تذكر وتروى وهذه أثارنا تدل علينا. واندثار الشيء يجعله كما تقول العرب أثراً بعد عين أي شيئاً غير باد للعين حتى لو كان من حجر و مرمر.

يتبين من الإشارة لهذه الدلالات المتعددة التي أتى بها ابن منظور أن التراث والأثر لهما نفس المعنى، أي نقل بقية الشيء عبر قطيعة زمنية تردفها مرحلة تمر فيها الأشياء من الواقعي إلى النظري. أي من دائرة المادة إلى مستوى الخبر المنقول أي المفكر فيه.

### تفاعل المفاهيم وانزلاق مدلولاتها

إلا أن المفاهيم تأخذ بعدا دلاليا عند الاستعمال لاسيما إذا شوشت عليها مفاهيم دخيلة كما هو الحال بالنسبة لكلمة "تراث" التي تستعمل كمرادف لكلمة "Patrimoine" وتعبير "الأثار التاريخية" التي تستعمل للدلالة على "monuments historiques". فبالنسبة لهذه الترجمة هناك فهم خاطئ لأن ليس هناك تطابق بكل معنى الكلمة بين التعبيرين. هناك فرق واضح بين "أثر" و "monument" فهما ليسا متقابلين في الدلالة لأن الكلمة الفرنسية تدل على معلمة تتجسد في أبنية قائمة لها أبعاد ضخمة متمثلة في هياكل جبارة وأنصاب كالتماثيل أي أشكال مادية تعبر عن مخزون فني أو تاريخي متوارث قديم أو عن تعبير وتخليد لذكرى محددة. أما كلمة (ruines) التي تستعمل في الحديث عن الأثار الرومانية أو الفرعونية أي بقايا حضارة غابرة انتقلت إلى الأجيال فمرادفها الحقيقي هي الأطلال أو الأنقاض أو الخراب بعضها كامل وبعضها مبتور، يعبر كشواهد ومعالم على شيء كان وانقضى يدل على حضارة اندثرت إلى الأبد .

نعثر على الالتباس نفسه بين "تراث" و"الباتريموان" "patrimoine". فالكلمة الفرنسية لها في الأصل المعنى نفسه الذي تعبر عنه كلمة تراث. يرتبط "الباتريموان" بالإرث الذي هو الأداة القانونية والمؤسسية أو الناقل الاجتماعي للممتلكات والعقارات والمباني والأشياء. يضيف أندري شاستيل

لهذا التعريف هامش' (الانسكلوبديا أونيفرساليس 1985 ملحق ثاني، الرهانات) أن الباتريمان قد يعاني من اللامبالاة والجهل، لأن من طبيعته التعرض إلى الضياع والاندثار وتضاؤل مغزى قيمته في فكر الناس. " لذا فهناك عوامل مادية تجعل الباتريمان يواجه ضعف الصيانة أو انعدامها". إن تجربة البلدان الأوروبية تظهر أن هناك تباينا في الوعي بأهمية الموروث الحضاري. إن انعدام الإحساس بما يسميه الفرنسيون: "le bien culturel"، أي الشحنة الثقافية لآثار مادية قد كان متفاوتا. فالإيطاليون وبلجيكا الألمان كانوا سابقين لإعطاء مفهوم ثقافي للباتريمان خلال القرن الثامن عشر. ولم يلتحق بهم الفرنسيون إلا بعد التخريب والهدم الذي عرفته فرنسا ما بين أواخر القرن الثامن عشر وأواسط التاسع عشر والذي أودى بالعديد من القصور وواجهات الكنائس وتمثيلها وذلك خلال الثورة الفرنسية وأثناء حقبة الإمبراطورية. وقد حصل بعد ذلك ندم كبير على التجاوزات المدمرة لرصيد حضاري ذي قيمة تاريخية.

إن الشعور الحاد بأهمية الباتريمان لم يبرز بصفة ملفتة إلا بعد تأصل الثورة الصناعية. فقد صاحبت التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أحدثتها هذه الثورة تنامي الإحساس بالانتماء الوطني مما ترتب عنه ارتباط شبه عفوي بكل ما يعبر عن الذاكرة الجماعية من آثار مختلفة. فالمشكل ليس فقط نقل بعض المعالم إلى الأجيال المقبلة، ولكن المحافظة عليها كتجربة فريدة في حد ذاتها للتعرف على أشكال وهياكل و مواد وخطط لا تخطر على البال في العصر الصناعي" (أندري شاستيل، المصدر نفسه).

إن القطيعة التي أحدثتها الثورة الصناعية في التصور للتراث لم تحصل في العالم الإسلامي، بل لم يقع تنشيطه إلا كرد فعل للسيطرة الفكرية التي أخذت الحضارة الغربية تبسطه على مجتمعات وقعت تحت وطأة التبعية. لذا ظل مفهوم التراث مقيدا في نطاق المواجهة الفكرية مع الغرب، أكثر من ارتباطه بضرورة رد الاعتبار إلى شواهد دالة على بصمات مجسدة لصيرورة تاريخية في بعدها المادي، والعمل على تملكها ثقافيا. ففي نفس الوقت الذي بدت فيه ظواهر الاهتمام في مجتمعا، ولو أنها كانت متأخرة، أخذت تطفو على انشغالات النخبة بالتراث بينما أخذ مفهوم "الباتريمان" يتعرض عند الأوروبيين لتحولات في مدلوله ليتخذ شحنة تجعله أقرب إلى

مفهوم الحداثة. فقد عرف بـ "نوع من الموجود الذي يتجاوز الحاضر" أو "الشيء الذي يمتلكنا أكثر مما نملكه". "فهو يتجاوزه حدود الحاضر يمكننا من الإحساس بالتضامن بين الأجيال ومن الشعور بالاستمرارية بين العصور والتأكد من الثوابت بين المجموعات الإنسانية الذي يتجلى بوضوح في البناءات ذات الأبعاد الثلاثة" (نفس المصدر السابق).

لم يتوقف تطور المفهوم على هذا المستوى، بل تجاوزه ليشمل "الباتريمون" مجموع "كل البصمات التي تركها الإنسان". كبعض المناظر الريفية التي تعكس التجانس بين التضاريس والانحدارات وانتظام السكن. ويضيف أندري شاستيل شيئاً أساسياً يبين مدى تطور مفهوم الباتريمون: "لقد حان الوقت لاعتبار المكان منظومة من الأشكال والهيكل التي تشرف على الدهر" واعتبار "البعد الأول للحياة: أي الامتداد المجالي (l'étendue) أو بتعبير حديث: التهيئة". قد يكون من المبتذل أن تثار كلمة عولمة في هذا الإطار الملتصق بالمكان لأن الباتريمون يعني أيضاً مجموعة الأوضاع والأشياء التي "تكسب المكان وجهاً" أي هوية. فالباتريمون لم يبق ملتصقا بإمكانة محدودة. فتجاوزه حدود الحاضر لمد الجسور بين الأجيال الغابرة والمقبلة تجاوز كذلك حدود المحلي والوطني ليصير ملكاً للحضارة الإنسانية برمتها. ففي هذا الإطار وقع اعتبار مدينة فاس تراثاً عالمياً، كما أدرجت معالم حضارية أخرى في منظومة التراث البشري عبر العالم. ولعل أحسن مثال على ذلك إدراج ساحة جامع الفنا بمراكش ضمن التراث الشفوي العالمي.

هذا التطور الذي طرأ على مفهوم الباتريمون اتخذ وجهة اعتبار كل ما هو ملموس ومادي. ولكن الأهم في هذا التغيير الدلالي هو تجاوز الحدود من الخاص إلى العام، ومن القائم المتجسد إلى المجال المكاني ومن الهوية المحلية إلى العالم. فهي إذن بداية مثيرة لظاهرة العولمة التي حدثت قبل بروز هذا المفهوم في معناه الاقتصادي، وذلك عندما أخذت منظمة اليونسكو على عائقها سنة 1960 إنقاذ معبد أبوسمبل من الغمر بمياه النيل قبل اكتمال بناء سد أسوان.

## توجهان متضاربان

صار من الواضح إن كلمة "باتريموان" و"تراث" ليس لهما نفس الشحنة الدلالية. فالأولى تسير إلى منحى التعبير عن ميراث مادي مجسد في أشكال وأشياء ملموسة بينما توحى دلالات التراث على كونه يحيل على تصورات لا مادية، أي أن الذاكرة الجماعية في الثقافة العربية-الإسلامية تهتم بما هو منقول من فكر وآداب وفلسفة أكثر من اهتمامها بما هو قائم ولو كان يدل على فترة لامعة من تطور المجتمعات التاريخي.

هناك وثائق تاريخية تتحدث عن ممارسة التخریب والهدم، لمعالم مهمة معمارية أو عمرانية و ذلك عن قصد لاستعمال بعض موادها في بنايات أخرى أو لمحو أثرها والقضاء على سماتها المميزة بالمرّة. وتتوفر بالإضافة إلى هذه الوثائق أدلة تبين مدى عدم الاهتمام بالتراث فالصور التي أخذت لبعض المعالم الأثرية في أوائل الحماية كالمدراس المرينية، تظهر بوضوح حالة الإهمال المتقدم لمعظم البنايات الأثرية. وتتوفر شهادات شفوية حول استعمال المباني التي تعود إلى العهد المريني كحظائر تربي فيها الحيوانات وذلك في مدينة سلا. وقد قدم المستعمر هذه الآثار، رغم حالتها المتدهورة، كدلالات على تميز الحضارة المغربية وأصالتها المعمارية الشيء الذي حمل ببعض مشاهير المهندسين المعماريين في أوائل الحماية إلى استلهاهم بعض المميزات البارزة للمعمار وإدماجها في بعض المباني والمؤسسات العصرية التي أنشأت في العشرينات والثلاثينات في بعض المدن المغربية كالرباط والدار البيضاء. ويتجلى هذا الموروث في عمارات و بنايات خاصة أو رسمية منها ما أتى عليه الزمن أو ذهب ضحية المضاربات العقارية ومنها ما يزال قائما لحد الآن لما صادفه مؤخرا من عناية و ترميم حفظت القليل منه من الزوال.

كل هذا يعبر على أن مجتمع ما قبل الحماية وبعدها كان هو أيضا لا يولي أهمية لصيانة معالم معمارية والمحافظة عليها، وذلك رغم توفر مؤسسة الأحباس التي لها الصلاحية والإمكانات للتدخل لحماية وصيانة المآثر الدينية التي تعد من ممتلكاتها. كما أن وجود مصلحة للآثار تابعة لوزارة الثقافة تعنى بالمباني ذات القيمة التاريخية لها دور كبير في إعادة الاعتبار للموروث الشاهد.

فما هي الأسباب التي تجعل الاهتمام بالموروث المادي غير متمكنة من

وجداننا ولماذا لا نحرص على المحافظة عليه وإعادة الاعتبار له؟

## فرضيات أسباب ومسببات

يبدو أن هناك أسبابا متعددة لتفسير هذا التطور:

1- **السبب الأول:** هو انعدام الموارد. فقد كانت مجتمعاتنا تعيش في طور ما يسميه البعض بـ"اقتصاد القلة" أو اقتصاد الخصاص الذي لا يتيح إمكانية البذل والعطاء لإعادة ما تحطم من بنايات ومعالم حضارية. فالصيانة ثمن لا يقوى أي مجتمع غير متوفر على حاجياته الأساسية، على تحمله مادامت البنائيات ليست لها وظيفة مرتبطة بحاجيات المجتمع الضرورية معاشية كانت أو علمية، دينية أو دفاعية، فترميم الأسوار حاليا لا يهم الناس ولو كانت لها قيمة حضارية، لأن وظيفتها الدفاعية لم يصر لها أي فعل إجرائي.

2- **السبب الثاني:** يعود إلى طبيعة النظام القانوني للبنائيات والمعالم الحضارية فالعادة عند تشييد أي بنية له وظيفة عامة يحدث اسناد تسييره لمؤسسة الوقف ولكن الصفة الجماعية للتدبير والصيانة تجعلها بمعزل عن تأثير الخواص، إذا لم يتوفر لبعضهم استفادة مباشرة برقع بعض هذه الممتلكات. فالأحباس لا تعتبر الحفاظ على التراث المادي أو الاهتمام بإعادة الاعتبار له من مهامها. فهناك مساجد قديمة في طور الاندثار ولكن، على الرغم من توفر الإمكانيات المادية لترميمها وصيانتها، فإن ذلك لا يحدث نظرا لهجرة أغلب السكان الأصليين الذين كانت لهم ارتباطات يومية ببعض الأمكنة الدينية المتضررة من الإهمال، بحيث تنتفي ظاهرة التأثير من طرف السكان المنتفعين بالضغط على مؤسسة الأوقاف لمباشرة الإصلاحات المتطلبة. وظلت مساجد صغيرة يعود عهدا إلى المرينيين في بعض أحياء فاس محل عناية الأجيال المتتالية. فلم تحدث أي قطيعة في صيانتها والاعتناء بها إلى أن أحدثت الهجرة العارمة شرخا في تسلسل الممارسات الوظيفية أدت إلى ضياع الوعي الجماعي بأهمية هذا الموروث التاريخي الذي لم يعد أحد يقيم له وزنا.

نلاحظ اليوم أن هناك مبادرات جماعية من طرف بعض الجماعات الحضرية من أجل ترميم بعض السقايات (الحنفيات) مثلا. ولكن مادامت

هذه السقايات لا تقوم بالوظيفة التي أنشأت من أجلها، أي تزويد السكان بالماء، فلا يشعر السكان بفائدة هذا الترميم. فانعدام الوظيفة جعل الحنفية أو السقاية تغيب عن الوجدان الجماعي.

إن غياب حلقة تمفصل بين ما هو خاص وعام جعل مؤسسة الأوقاف لا تقوم تاريخيا بكامل مسؤولياتها في هذا المضمار، مادام البنيان أو المكان ليس له وظيفة محددة تدر ريعا على الأوقاف نفسها أو من له الحق في الاستفادة من ممتلكاتها .

**3-السبب الثالث:** يعود إلى فترة الاستعمار حيث أحدثت "مصلحة الفنون الجميلة" "le Service des Beaux Arts" التي اكتفت في كثير من الأحيان بالعمل على حماية التراث المعماري دون إعادة الاعتبار الثقافي والحضاري إليها. وقد اعتبر هذا الموقف من طرف المغاربة ليس من باب المحافظة على الآثار و صيانتها ولكن كتعبير على معارضة سلطات الحماية لتحديث أساليب عيشتهم لإبقاء المجتمع في وضعه التقليدي. وكان الكثير يخشى تدخل هذه المصلحة في مسائل البناء قرب الأسوار أو بمحاذاة بعض المؤسسات المصنفة حتى أن البعض قام بردم آثار اكتشفت صدفة بالقرب من الجامع الكبير بسلا خشية منعهم من إقامة بنيان فوقها، لأن الآثار اعتبرت لا قيمة لها في نظرهم، والإخبار بها كان من شأنه أن يؤدي إلى تعطيل البناء ولربما إلى توقيفه.

**4-السبب الرابع:** وهو الأهم في نظري. إن تصور المجتمع لصيرورة كل ما هو مادة، حية أو جامدة، تحت تأثير عامل الزمن وغوائل الدهر، سواء أكان ذلك يتعلق بحياة الإنسان ومصيره أو بمآل منشآته الدنيوية، هو أن الكل آيل للاندثار لأن الفناء يتربص بكل شيء. لذا لا تجدر العناية بما يعتبر مصيره الاضمحلال والزوال.

هذا التصور دفين في شعورنا وله دون شك صلة بتأثير الحركة الصوفية على العقلية وتأثيرها المبطن على الممارسات. فمضمون كلمات إرث وميراث وتراث كلها تدل على انتقال من وضعية إلى أخرى، من مرحلة النشوء والتطور والتشييد إلى مرحلة التبعثر والانحلال والتلاشي.

إن مآل كل شيء هو القطيعة التي تحدث في المسار من دار الفناء، أي الدنيا، إلى دار الدوام، أي الآخرة. ولا يبقى مما طاله الدهر إلا خبر متداول



تتناقله الأجيال ويظل عالقا بالذاكرة الجماعية لحين، قبل أن يسدل النسيان عليه ستاره ويختفي بدوره إلى الأبد مادامت ليست له وظيفة معينة تعمل على تلاحم التجانس الاجتماعي أو إذكاء المؤثرات المنشطة للهوية الثقافية لتثبيتها وضمان استمرار إعادة إنتاجها.

### الميراث أو التراث اللامادي: الذاكرة الجماعية

لكل هذه الأسباب يتخذ التراث عندنا مدلولاً خاصاً. فهو خلافاً "للباتريموان" يتعلق بموروث لامادي أكثر من ارتباطه بإنجازات مادية، معرضة بسبب أهوال الزمن للإجهاز المتوالي للسلطة أو لإهمال الناس أو جهلهم، لذا يقع للذهنية الجماعية ما يقع للفرد عند فقدان أحد حواسه، عندما تأخذ الحواس الباقية بتنشيط فعاليتها وذلك لتعويض النقص الحاصل في الحاسة المفقودة. فضعف الحس بالتراث المادي يقابله وعي شديد ومتواصل بضرورة الاحتفاظ بالموروث اللامادي الذي يتمثل في التشبث بالتقاليد والتعلق بالعادات والسلوكيات الموروثة أبا عن جد. ويبدو هذا التوجه قديماً في مستويين: الأول ديني حيث يحدث الانخراط في الزوايا والطوائف وحلقات الذكر، والثاني ترفيهي في الاهتمام بالقصص والأمثال المشحونة بعصارة الحكم الشعبية. فقد ذكر الأستاذ الحسين بن علي بن عبد الله في كتاب "قصص وأمثال من المغرب" أن "أهل تطوان أثبت الناس رواية للأمثال كما هو معروف، وتلكم شنشنة جبلوا عليها من أندلسهم المفقود" فالذاكرة الجماعية تسعى دوماً للم خيوط الماضي في نسيج يكون نوعاً من الخرائط الذهنية للمحافظة على هوية انفصمت عن أمكنتها. فهي آلية تعويض المكان الشائع والاحتفاظ بالصلة الحية به.

إلا أن الاهتمام الشديد بالموروث اللامادي لا يعني أنه ليس معرضاً للانقراض والتلاشي خاصة في مجتمع يعرف تحولات هائلة في مغرب القرن العشرين. وقد أشار المؤلف المذكور لتبرير جمعه قائلاً: "جيل مشايخنا الأثبات الثقافة أهل المنقول والمعقول (...). حملة هذا التراث الفاخر وورعائه والمحافظون عليه في سلامة مبناه وصحة معناه...وجملة الحال أن الذاكرة المباشرة "La Mémoire directe" صائرة لا محالة إلى الدور والاضمحلال".

وتكمن وجهة الاختلاف بين مدلول "الباتريموان" والتراث اللامادي في كون هذا الأخير يظل محدودا في التعامل مع ما هو مقدس أو وظيفي من طرف السكان. فكلما ارتبطت المنشآت بالحاجيات الدينية والدينيوية إلا وتضافرت الجهود للاحتفاظ بها والعناية بشؤونها. فالممارسة هي عامل من عوامل الصيانة. والاعتناء بالأضرحة والمساجد وتزيم الأسوار وصيانة السواقي كانت تقوم على أساس التعبئة الجماعية من أجل الحفاظ على ما هو موروث مجسم عام. فمن سمات هذا النوع من المنشآت أن اعتبارها يمر عبر التأطير الجماعي الذي ينطلق من السلالة العائلية في المدينة إلى القبيلة في البادية. أما الموروث اللامادي فيقع إنتاجه أو إعادة إنتاجه انطلاقا من شذذ الذاكرة الجماعية التي تكون خزانة لكل ما يضمن تواتر العادات والتقاليد وضبط الممارسات الاجتماعية وتوطيد توابث الهوية الثقافية والدينية.

### التراث والشرعية السياسية

يتخذ الموقف من التراث الشاهد وجهتين متباينتين:

الأولى: تنكر وجوده وتعمل على محوه وتخريب أماكنه كما حدث عند الوهابيين الذين قاموا بطمس الكثير من المعالم الأثرية التي تعود إلى عهد الصحابة في مكة ومسجد الرسول في المدينة لأن الحفاظ عليها يعتبر في نظر هؤلاء الحركة من قبيل العادات "الوثنية" التي لا تمت إلى الشريعة بصلة.

أما الوجهة الثانية فترتبط بموقف الحكم من التراث المجسد فكثيرا ما لا تحتفظ الأنظمة المتوالية بما ورثته من سلالة عائلة مالكة سابقة، وفي بعض الأحيان حتى من سلطان سالف، ولو كان ينتمي إلى نفس السلالة. فيكون التخريب للمنشآت السالفة هي نهاية لمسلسل تملك السلطة واكتمال الشرعية التي لا تتأتى فقط بالاستيلاء على الحكم ولكن كذلك بطمس معالم من تولاه من قبل.

ومن الملفت للنظر أن تخريب تراث معماري لسلطان سابق يبدو وكأنه من الممارسات الثابتة والهيكلية في تاريخ الحكم العربي الإسلامي. فليس من باب الصدفة أن يقوم ابن منظور في "لسان العرب" (القرن 7

الهجري/13 ميلادي) بالتعريف بالتخريب على أنه "الهدم" .. "والمراد به ما يخربه الملوك من العمران وتعمره من الخراب شهوة لا إصلاحا، ويدخل فيه ما يعمله المترفون من تخريب المساكن العامرة لغير ضرورة إنشاء عمارتها"

وتختلف الممارسة الأوروبية عن هذا السلوك لأن الشرعية تكتمل عند ملوكهم بالاستيلاء على ما ترك عدوهم والاحتفاظ به للدلالة على مدى قوتهم التي تمكنت من قهر منافس كان يتمتع بالسلطة والجاه والقوة. فالاحتفاظ برموز قوة خصمه والتمتع بإنجازاته العمرانية والدفاعية والمعمارية من مدن وحصون و قصور هو الدلالة نفسها على مدى شرعية حكمه. وهنا يبدو جانب من عدم التراكم الحضاري الحاصل عندنا، من جهة، ومن جهة أخرى يبين سبب التراكمات التي تتميز بها معظم البلدان الأوروبية على مستوى المآثر التاريخية وعلى صعيد المنشآت العمرانية. فلنتصور ما كانت ستؤول إليه الحضارة الأندلسية في رموزها المعمارية والحضارية في طليطلة واشبيلية وغرناطة وقرطبة لو قام ملوك الاسترداد في عزة نصرهم بالإطاحة بكل ما أبدعته الحضارة الأندلسية. هذا لا يعني أن ليس هناك بعض الحالات التي تميزت بتدمير معالم فنية رائعة كما حدث ذلك في بداية الثورة الفرنسية ضد أماكن العبادة أدت الي الإجهاز على الزخارف التي تزين أبوابها أو عبر ما طال بعض المساجد من تشويه و هدم جزئي لأسباب دينية كما حدث ذلك في حالة جامع قرطبة في الأندلس.

أما فيما يرجع للمجتمع فقدرته على التخريب تتجلى في ردود فعله اتجاه رموز الحكم كما حدث تاريخيا "المشرع الرملة أيام السلطان، مولاي عبد الله عندما ارتحل العبيد عنها إلى مكناسة وخلفهم بنو حسن فيها بالنهب... ثم تجاوزوا ذلك إلى تخريب الدور والقصور وحمل أبوابها وخشبها إلى سلا. فكانت تباع فيها بالبخس. فقد كان بهذه المحلة دور وقصور ليس ( لها مثيل) بالحوضر. وكان كل قائد منهم يفتخر على نظيره ببناء أعظم من بنائه، وتشبيد فوق تشبيده وتنميق أحسن من تنميقة وتنزيق أبداع من تنزيقه فأتى بنو حسن على ذلك كله، وانتسفوه، وطمسوا أعلامه في أسرع من لحس الكلب أنفه ولم يتركوا إلا الجدران قائمة إلا أنهم خربوها بعد ذلك شيئا فشيئا، بل صاروا يبعثرون الأرض على الدفائن التي بها فعثروا من

ذلك على شيء كبير.<sup>1</sup>

هذا نمط من أنماط السلوك المغايرة لما حدث في أوروبا. فهل طبيعة الدولة وتكوين المجتمع، حيث كان يسود النظام القبلي، له علاقة بالتصرف حيال كل ما يمكن أن يصير تراثا ماديا يحتفظ ويعتنى به؟

## خاتمة

متى يحصل الصلح بين الزمان والمكان ؟

هل كان لهذين التصورين ولهاته الممارسة عند نظم الحكم التقليدي وفي مجتمع ما قبل القرن التاسع عشر سبب في الانقسام الموجود بين ما هو معاش يهيم الممارسات الدينية والدينيوية وبين ما هو ماضي أو منبثق من الماضي والحامل لكل ترسباته (كالتراث في مدلوله الفكري) ؟ إن انعدام الشواهد المجسدة لحضوره واندثارها للأسباب السابقة الذكر ينشطان من آليات التراكم اللامادي في الذاكرة الجماعية. فتصير حينذاك الفضاءات والأمكنة من باب المتخيل الجماعي. فإذا ما لوحظ ضعف حضور المجال العام في المجتمع فلأن له خصوصيات، تجعل آليات تكونه ذهنية أكثر منها مادية لا تتجسم بصفة ملموسة في أماكن وبنيات محددة. و تختلف هذه الفضاءات الذهنية العامة باختلاف الأفراد والمجموعات ارتباطا بنوعية ذاكرتهم الجماعية. وهنا يحدث الانقسام بين الدولة والمجتمع لأن المكان العام الملموس تتلاقى فيه عادة الدولة بمختلف شرائح السكان في احتفالات طقوسية دينية أو دنيوية تعيد إنتاج علائق السلطة بكل مكونات المجتمع. لهذا لا يبدو من الغريب أن "المجال العام المفتوح" يظل أقل أهمية في مجتمعاتنا من "المجال العام المغلق" (نبيل بيهم) كأماكن التجمع المحدودة والخاصة، على الرغم من أن هذه الأخيرة يكون فيها التواصل مقصورا على جماعات صغيرة. فلكل هذه الأسباب لم تتوفر الظروف لتبلور مجتمع يتسم بتمفصله الناجح مع الدولة عبر المكان العام الذي يمثل البوتقة الضرورية لبروز الممارسات الديموقراطية، مما ينتج عنه تنامي فعالية المجتمع المدني، عبر إعادة امتلاك التراث الشاهد وجعله يحظى بنفس

1-الناصرى (أحمد بن خالد)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، جزء 7، ص192، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956.

الاهتمام والمحافظة التي يتمتع بها التراث اللامادي في مخيلنا. إن التمازج بين هذين التصورين للتراث وتوفير الموارد للحيلولة دون اندثاره هو من صميم العمل المشترك بين الدولة والمجتمع. مما يجدد بطريقة حدائية مشروعيتها ويجعل المجتمع يعيش ماضيه وحاضره في تلاؤم وانسجام يدعمان الهوية المشتركة لكل المواطنين .

### **Résumé: Le patrimoine et ses expressions dans l'espace public**

Il s'agit d'une tentative d'explication d'un paradoxe: pourquoi on attache tant d'importance au patrimoine « idéal », c'est-à-dire à l'héritage culturel dans son expression scripturale alors que le patrimoine, témoin de la civilisation urbaine et de la création architecturale est laissé en perdition, du fait de l'outrage du temps ou de l'indifférence de la société, sinon de la violence destructrice des pouvoirs en déficit de légitimité. Chaque dynastie politique, pour s'établir, commence par détruire les réalisations de ses prédécesseurs. La société, quant à elle, laisse sombrer, par son manque d'entretien les monuments historiques les plus significatifs de sa propre identité.

Les raisons de cet état de fait résident dans l'ambiguïté que recèle le terme de « Turath » et de la polysémie de ses sens, comparé à ses correspondants dans la langue française. La comparaison de la multiplicité des sens dans l'une et l'autre langue, éclaire ce problème. Par ailleurs, l'économie de pénurie, la nature des institutions de sauvegarde du patrimoine religieux, en l'occurrence le Waqf, les conséquences de la colonisation préférant la préservation au développement de ce patrimoine, puis les représentations existentielles du devenir du vivant comme de l'inerte, créent des attitudes qui ne sont pas favorables, chez nous, à la protection du patrimoine dans son sens physique. Ainsi la croyance à une mémoire nécessairement exposée, de ce fait, à l'irréversible effacement d'une part, et les réactions dictées par le pouvoir politique qui veut bâtir sa légitimité sur les ruines, d'autre part sont des éléments d'explications du paradoxe signalé ci-dessus. Cela produit une rupture entre l'Etat et la société et la réhabilitation du patrimoine comme espace public pourrait contribuer à combler le fossé qui les séparait dans le passé.

### **Abstract: The Patrimony and its Expressions in the Public Sphere.**

This is an attempt to explain the following paradox: why do we attach considerable importance to the "ideal" patrimony; that is to say why do we highly value the cultural heritage in its scriptural form while its modern counterpart, the product of urban civilization and architectural design, is left prey to decay, the ravages of time, or to social indifference; not to mention the destructive powers of its lack of legitimacy. In order to establish itself, each dynasty, tries to demolish the architectural realizations of its predecessors. As to society, it leaves the most significant historical monuments of its own identity subject to decadence and neglect.

This state of affairs can be attributed to the ambiguity that stems for the term "Turath" and the polysemy of its connotations, especially when compared to its counterparts in the French language. Thus, exploring the multiplicity of meanings in different languages helps illuminate the semantic variation of the word. Moreover, the economy of shortage, the nature of institutions maintaining the religious heritage, in this case the Waqf, the consequences of colonization which favors the preservation of this heritage to its

development, and finally the existential representations of the future of the dynamic and the inert, all these create unfavorable attitudes towards the protection of heritage in its physical manifestation. Therefore, the belief in a memory that is coercively exposed, on the one hand to the irremediable effacement, and to the politically-forced reactions that want to build its legitimacy on the ruins on the other, are elements used to explain the paradox above-mentioned. The result is a rupture between the state and society, however, through the rehabilitation of patrimony as a public space the possibility to bridge the gap that existed between them in the past is eminent.